

أفكار ورؤى حول إعادة بناء مؤسسات الدولة

| بقلم: نبيل الملاح

استحصله. في هذا السياق أرى ضرورة إحداث هيئة لمكافحة الفساد تتمتع بصلاحيات واسعة وترتبط برئيس الجمهورية. وأرى أن يتم وضع وإقرار مبادئ عامة وأساسية للإدارة الحكومية تؤدي من حيث النتيجة إلى القضاء على البيروقراطية والمركزية، وأهمها باعتقادي:

١- ترسيخ مبدأ أساسي ومهم وهو أن وظيفة الإدارة الحكومية تتمثل في خدمة المواطن والوطن، وأن السلطة الممنوحة لها تأتي في هذا السياق.

٢- اعتماد مبدأ اللامركزية في عمل الإدارات والمؤسسات وخاصة الخدمية منها. وذلك بوضع أنظمة داخلية واضحة لا لبس فيها.

٣- تحديد صلاحيات ومهام معاونين في المستويات كافة بشكل واضح وبنص قانوني ملزم، وليس بتفويض من الوزير أو المحافظ أو المدير يعطيه متى شاء ولن يشاء.

٤- العناية الدائمة بتأهيل الموظف العام ليكون ملماً باليات عمل دائرته والقوانين التي تحكمها، وربط ترفيعه بذلك.

٥- تفعيل مكاتب الشكاوى لدى الوزارات والإدارات لتكون جدية ومنتجة، وربطها بمديريات ودوائر الرقابة الداخلية.

وكل ذلك لا يحقق الغاية المرجوة إذا لم يتم العمل بمبدأ «وضع الرجل المناسب في المكان المناسب» بعيداً عن الولاءات والانتماءات، وعلينا أن نذكر أن الشخص الذي يصلح لوظيفة ما قد لا يصلح لوظيفة أخرى فكل وظيفة طبيعتها وخصائصها.

وأؤكد ضرورة وجود أجيال متعاقبة في كل مجال من المجالات يتم تأهيلها وإعدادها بالشكل الذي لا يترك فراغاً عند إحالة تاهلها على التقاعد، ولا يجوز لجيل ما أن يستأثر ويلغي دور الأجيال الأخرى، فالوطن بحاجة إلى جميع أبنائه شيوفاً وشباباً ورجلاً ونساءً.

تحدثت في المقال السابق عن مؤسسة السلطة التشريعية، وأتابع في هذا المقال الحديث عن السلطة التنفيذية.

إن الإدارة في الدولة بحاجة إلى تطوير وتحديث فعلي وليس نظرياً أو مظهرياً، ولن يتم ذلك إلا من خلال الاستعانة بأصحاب العلم والخبرة والكفاءة من رجال الدولة المتقاعدين، ومن خلال وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وفق المعيار الأساسي والأبدي في أن الوطن للجميع.

لقد سادت البيروقراطية والمركزية في جميع إدارات الدولة ومؤسساتها بتطبيق القانون والنظام، وأصبح موظف بسيط يفسر القانون كما يشاء غير مكترث بمساءلة أو محاسبة، لأن رؤسائه يجهلون القانون وهم أيضاً يفسرونه على هواهم. وأصبح المواطن في حيرة من أمره، فلا يجد مرجعاً يتنعتت بالعلم والخبرة لمعالجة مشكلته، وأصبح هذا المناخ مرعباً خصباً للفاسدين والمفسدين لا يتران المواطن، وأصبح الدفع والقبض (الرشاوى) علناً من فوق الطاولة من دون خوف أو خجل، ومظاهر حياة هؤلاء الفاسدين تدل بوضوح على فسادهم وتغني عن تحقيقات ومحاكمات طويلة قد لا تدنيهم، وأذكر ما قاله مهاتير محمد الذي نقل ماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة بأن ما من دولة في العالم تقوم بعملية تنمية واسعة إلا ويشع فيها قدر من الفساد لكن المهم أن يبقى تحت الطاولة ولا تسمح له بالصدور فوق الطاولة لأن هذا الصدور من شأنه تعميم ظاهرة الفساد وتحولها إلى حالة شائعة تصعب مكافحتها.. لا بد من ثورة إدارية منظمّة ومنظمّة تكفي على البيروقراطية والمركزية، وتجعل محاربة الفساد في أول سلم الأولويات، وتقضي على هؤلاء الفاسدين والمفسدين الذين أصبحوا ورماً سرطانياً خبيثاً في جسم الوطن لا بد من

| محمد منار حميجو

أسقط مشروع قانون لتعديل إحدى فقرات قانون العقوبات الاقتصادية رقم ٣ لعام ٢٠١٣ العذر المحل للمرتشي، بعدما كان يمنح في حال باح عن الجرم للسلطات المختصة أو اعترف به قبل إحالة القضية إلى القضاء المختص.

ونص التعديل الذي أعدته وزارة العدل أنه تعدل الفقرة ١ من المادة ١٥ لتصبح أنه يعفى الراشي أو المتدخل في العقوبة إذا باح بالأمر للسلطات المختصة أو اعترف به قبل إحالة القضية للقضاء، وبالتالي تم حذف كلمة المرتشي والمستفيد من الرشوة من التعديل.

من جهة اعتبر وزير العدل هشام الشعار أن منح العذر للمرتشي خرق خطير لا تعرفه التشريعات الجزائية ولا يستند إلى أي اعتبار أو مبرر قانوني، مؤكداً أنه بموجب هذا العذر أضحي من المستحيل عملياً معاقبة كبار الموظفين الفاسدين الذين تقاضوا مبالغ تزيد على ٥٠٠ ألف ليرة بعد اعترافه بالجرم في مرحلة التحقيق

البداي أو الإحالة بعد أن اكتشف أمره.

وخلال كتاب وجهه إلى مجلس الوزراء لبيان الأسباب الموجبة لتعديل أضاف الشعار: بالتالي أصبح النص العقابي فارغاً من مضمونه ناهيك أن الجهود المبذولة من السلطات والضابطة العلية والأجهزة الرقابية والتفتيشية في سبيل معرفة الموظف الفاسد

ستذهب في مهب الريح في حال اعترف الموظف في جريمته قبل إحالة القضية إلى المحكمة.

وأكد الشعار أنه بموجب هذا الاعتراف سيعفى المرتشي من العقوبة بموجب المادة الحالية سواء كانت السالبة للحرية أم الغرامة المالية، مضيفاً: بل سيتمتع بهذه الأموال على مرأى من العدالة والناس وذلك خلاف الموظف



المرتشي بمبلغ أقل من ٥٠٠ ألف ليرة الذي سبقي تحت سلطة العقاب وفق قانون العقوبات العام ولو اعترف بجريته.

وأكد الشعار أن تعديل المادة المشار إليها لجهة المرتشي ضرورة إلى أن يتم إعداد مشروع جديد لقانون العقوبات الاقتصادية، وأوضح الشعار أن المشرع يستخدم الأعداء القانونية المعفية

من العقاب في سياسته الجنائية لإرادة اكتشاف الجريمة التي يصعب كشفها وتعد الرشوة من طائفة هذه الجرائم التي يصعب كشفها، معتبراً أن المشرع استخدم العذر المعفي لهذا الغرض.

ورأى الشعار أن تعديل المادة المشار إليها تقوم بالعرض بتشجيع الراشي والمتدخل في البوح أو الاعتراف بجرمه حتى تتمكن الجهات المختصة من معرفة الموظف المرتشي ومن ثم يتمكن القضاء من إدانته بناء على هذا الاعتراف ومعاقبته وإقصائه من الوظيفة العامة التي يتاجر بها.

وصدر قانون العقوبات الاقتصادية في عام ٢٠١٣ وعرف عنه أنه شديد ذلك بموجب العقوبات المفروضة بحق مرتكبي الجرائم الاقتصادية من سرقة أو إهمال للمال العام بما في ذلك الرشوة التي تزيد على ٥٠٠ ألف ليرة.

وأحدثت على إثر صدور القانون محاكم جنائية اقتصادية في خطوة نحو التخصص القضائي إضافة إلى إحداث منصب خاص بالقضاء المالي في المحافظات.

تسوية أوضاع ٦٢٠٠ طالب منقطع في جامعة الفرات

العلي: لدينا اختصاصات من دون أساتذة

٤ وفي التربية ٧ وفي الآداب ٧، في حين أن القسم الفرنسي والإنكليزي لا يوجد أي دكتور عضو هيئة، أما التاريخ ٤ علم الاجتماع ١ وفي العربي ٣.

وأضاف العلي: إن هذه الكليات والأقسام اعتمدت حتى قبل الحرب على كوادر تعليمية في الجامعات الحكومية الأخرى لتدريس المنهاج إضافة للمعيدين.

وبين العلي أن الهم الأساسي يتركز على تأمين واستئجار مكان ضيقاً لاستقطاب اختصاصيين في البرولية والميكانيك والمدني من الجامعات بعد توفير سكن مجاني لهم. وأكد العلي على حل موضوع الطلاب بالبرولية وغيرها من الاختصاصات الذين لم يستطيعوا التقدم للامتحان العملي خلال الفصل الأول من تقويم لإنتاج العلمي وما تسبب بعدم السماح لهم بالدخول إلى الامتحانات النظرية وذلك عبر إعادة العمل للطلاب خلال الفصل الثاني. وكشف العلي أن الجامعة صعدت إعلان مسابقات تعيين معيين إضافة إلى مسابقة وزارة التعليم التي نجح فيها ٢٩ دكتوراً جامعياً التي وصلت إلى نهاية الإجراءات من تقويم لإنتاج العلمي ومعابنة متوقعاً أن يتم تعيينهم بداية العام الدراسي القادم.

وأشار العلي إلى أن الحاجة الفعلية للشهادات الاختصاصية من حملة الدكتوراه تواجه إشكالية عدم وجود حاملي شهادات، مؤكداً الحاجة إلى ١٠ دكاترة في اللغة الإنكليزية و ١٠ في اللغة الفرنسية و ١٠ باختصاص الحقوق و ١٠ الاقتصاد.

| عبد المنعم مسعود

كشف رئيس جامعة الفرات راغب العلي عن تسوية أوضاع أكثر من ٦٢٠٠ طالب بموجب المرسوم ٦٥٢ الخاص بالطلاب المنقطعين خلال فترة الحرب من أبناء ريف دير الزور لم يتقدموا للدراسة في جامعات المقر وعد تكليفها لاحقاً.

وأكد إبراهيم أنه سيتم إصاف الطلاب في نهاية المطاف، مؤكداً توجيه عميد كلية البترولوكيميا بتقييم نسب النجاح في مقر اللغة، وبناء عليه يتخذ القرار المناسب حيال المادة المذكورة، مضيفاً: إن تكليف أساتذة المقر يتم وفق تقييم من المعهد العالي للغات لتكليف أساتذة من خارج الملاك في الكليات غير الاختصاصية، وأشار رئيس جامعة البعث إلى ندرة حدوث مثل هذه الحالات في الجامعة، مبيناً أن هذه الحالة تعتبر الثانية من نوعها واتخذت رئاسة الجامعة قراراً حيالها، مشيراً إلى أن رئاسة الجامعة تتابع جميع المشكلات التي تواجه الطلبة، وتؤكد استعدادها لتلقي أي مشكلات منهم ليصار إلى معالجتها، مع توجيه عمادات الكليات بضرورة تشديد الرقابة وعدم التهاون تجاه أي مخالفة وحالات تنعكس سلباً على سير العملية التعليمية والامتحانية الأمر الذي لا يكون في مصلحة الطلبة.

إنهاء تكليف أساتذة مقرر لإعطائها دروساً خصوصية للطلاب!

| فادي بك الشريف

في شكوى قلما تحدث في امتحانات الجامعات السورية، تفاجأ طلاب اللغة سنة رابعة في كلية البترولوكيميا بجامعة البعث بالعبث امتحانية من خارج المقرر على حد تعبيرهم خلال امتحان تم تقديمه مؤخراً، لتأتي الأسئلة بشكل مغاير للنموذج الذي كانت تعطيه آنسة المقرر خلال الفصل الدراسي.

كما تفاجأ الطلاب أن آنسة المقرر ليس هي من وضع الأسئلة، وأن وجودها في الامتحان كان فقط لإجابة عن استفسارات الطلاب، مع حدوث «شوشرة» خلال امتحان بين الطلاب والمشرفين على القاعات.

وطالب الطلاب في شكواهم بضرورة إيجاد حل لهذه المشكلة وإصافهم وأن يتم إعادة الامتحان المقرر نظراً للخلل الذي سببه الطلاب، معتبرين أن نسبة الرسوب ستكون مرتفعة جداً إن لم يعد تقديم المقرر، ما يتطلب معالجة المشكلة واتخاذ الإجراءات المناسبة من عمادة الكلية.

صحيفة «الوطن» تواصلت مع رئيس جامعة البعث إسماعيل إبراهيم لفضائل الموضوع ومامية الخلل الحاصل بتغيير أساتذة المقرر ووضع أسئلة مغايرة لما تم تقديمه خلال



الفصل الدراسي، وكشف إبراهيم أنه تم إنهاء تكليف أساتذة المقرر بعد تقرير مقدم من عميد كلية البترولوكيميا يقضي بأنها أساتذة من خارج الملاك وثبت قيامها بإعطاء الدروس الخصوصية لمجموعة من الطلاب واستغلال

حزماً كبيراً من عمادة الكلية وإدارة الجامعة وذلك حرصاً على استمرار العملية التعليمية بالشكل الصحيح، مشيراً إلى وجود ضوابط مثل هذه الحالات، وأن رئاسة الجامعة أصدرت قراراً عمته على معهد اللغات في جامعة البعث، يقضي بإنهاء تكليف أساتذة المقرر وتكليفها لاحقاً.

وأكد إبراهيم أنه سيتم إصاف الطلاب في نهاية المطاف، مؤكداً توجيه عميد كلية البترولوكيميا بتقييم نسب النجاح في مقر اللغة، وبناء عليه يتخذ القرار المناسب حيال المادة المذكورة، مضيفاً: إن تكليف أساتذة المقر يتم وفق تقييم من المعهد العالي للغات لتكليف أساتذة من خارج الملاك في الكليات غير الاختصاصية، وأشار رئيس جامعة البعث إلى ندرة حدوث مثل هذه الحالات في الجامعة، مبيناً أن هذه الحالة تعتبر الثانية من نوعها واتخذت رئاسة الجامعة قراراً حيالها، مشيراً إلى أن رئاسة الجامعة تتابع جميع المشكلات التي تواجه الطلبة، وتؤكد استعدادها لتلقي أي مشكلات منهم ليصار إلى معالجتها، مع توجيه عمادات الكليات بضرورة تشديد الرقابة وعدم التهاون تجاه أي مخالفة وحالات تنعكس سلباً على سير العملية التعليمية والامتحانية الأمر الذي لا يكون في مصلحة الطلبة.

٩٠ بالمئة من مجال تصليح السيارات رحلت إلى المنطقة الصناعية

كسيبي لـ«الوطن»: منح ٣٢٢ رخصة خلال عام.. وإغلاق ٥٠ محلاً لعدم وجود ترخيص

| حمص- نبيل إبراهيم

أكدت رئيسة مجلس مدينة حمص نادية كسيبي لـ«الوطن» أن ٩٩ بالمئة من المهن والحرف تخضع للترخيص الإداري من دائرة الرخص في مجلس المدينة، مبيّنة أن عدد التراخيص الممنوحة من دائرة الرخص بلغت ٣٢٢ رخصة إدارية خلال العام الفات، بينما وصل عددها منذ بداية العام الحالي وحتى تاريخه إلى ٢٠ رخصة.

وكشفت كسيبي أن مجلس المدينة لم يعمل على تشديد الرقابة على أصحاب المهن خلال فترة سنوات الأزمات الماضية نظراً لما كانت تمر به المدينة من ظروف صعبة، إلا أنه ومنذ منتصف العام الماضي تم توجيه دائرة الرخص بالعمل بشكل حثيث لإلزام أصحاب المحال والمهن والحرف بالحصول على الرخص الإدارية اللازمة، مع العلم أن المئات من تلك المحال والمهن في مختلف أحياء مدينة حمص غير خاضعة للترخيص الإداري حتى تاريخه لذا تم اتخاذ عدة خطوات لإلزام الجميع بالتراخيص وتوجيه الإنذارات للذين لا يلتزمون ولا يعملون على ترخيص مهنهم.

وأوضحت أنه تم إعداد دراسة بخصوص منح المحال القائمة والمستترة قبل تاريخ ١٧/١٢/٢٠١٧ رخصاً مؤقتة لمدة عامين في حال يمكن تسويتها ودفع رسم معين لمصلحة مجلس المدينة، لافتة إلى أن عدداً كبيراً من تلك المحلات تقع ضمن أحياء المدينة الشعبية ولديها مخالفات تنظيمية ولا يمكن إخضاعها للترخيص الإداري بسبب المخالفات التنظيمية إلا أنه أصبح حالياً بإمكان مجلس المدينة منحها تراخيص مؤقتة أيضاً لمدة عامين ضمن شروط تتعلق بإبنايات القدم بممارسة المهنة.



وبيّنت كسيبي أن دائرة الرخص بالمجلس أغلقت أكثر من ٥٠ محلاً تجارياً في أنحاء المدينة خلال عام ٢٠١٧ لعدم وجود تراخيص بممارسة المهنة بعد أن تقدم الجوار بشكوى للمجلس، على حين أن الدائرة وجهت منذ بداية العام الحالي وحتى تاريخه ما يقارب ٢٥٠ إنذاراً إلى أصحاب المهن في أحياء البرازيل والديبلان والقوطية بضرورة إخضاعهم للترخيص.

وأضافت: إن دائرة الرقابة الصحية بمجلس مدينة حمص نظمت خلال جولاتها الرقابية والصحية على مختلف المحال الغذائية أكثر من ١٠٠ ضبطاً رقابياً وصحي منذ بداية العام الحالي وحتى تاريخه

٥٩ مليار ليرة إيرادات جمارك طرطوس العام الماضي

| طرطوس- الوطن

حققت مديرية جمارك طرطوس قفزة كبيرة في إيراداتها العام الماضي ووصلت إلى رقم غير مسبق في تحسيناتها لمصلحة الخزينة العامة زاد بنحو ثلاثين مليار ليرة عن عام ٢٠١٦.

وكشف مدير جمارك طرطوس دياب شردو أن المديرية حصلت لصالح الخزينة العامة عن عام ٢٠١٧ إيرادات بلغت ٥٩,٧ مليار ليرة، مشيراً إلى أن مديرية جمارك طرطوس هي مديرية إقليمية تنفيذية تقوم بتنفيذ الخطط التي تكلف بها من قبل المديرية العامة للجمارك إضافة لتنفيذ كافة القرارات والقوانين والمراسيم والتعليمات الصادرة عن كافة الجهات المعنية والخاصة بالجمارك وذلك عن طريق إدارة الجمارك بغية تحصيل إيرادات للخزينة العامة من رسوم وضرائب وقرامات ناجمة عن عمليات الاستيراد والتصدير ووضع العبور.

وأضاف شردو أن مديرية جمارك طرطوس كيباني ومديريات الجمارك الإقليمية والمركزية تقوم بحماية الاقتصاد من خلال مكافحة التهريب ومنع تسرب المواد المهربة من وإلى القطر خلافاً للقوانين والأنظمة النافذة والعمل على تشجيع الاستثمار وتسهيل حركة التجارة والصناعة على حد سواء..

وأوضح أن السبب الرئيس في زيادة الإيرادات وانخفاض معدل تحويل القطع الأجنبي وانخفاض الحركة الملاحية يعود لاعتماد آلية صحية و دقيقة في تحديد قيم البضائع التي يتم على أساسها تحديد الرسوم الجمركية والقرامات.

من جهة ثانية زالت الحركة الملاحية ضعيفة عبر مرفأ طرطوس وأمس كان عدد البواخر العاملة على أرصفتها ست بوخر فقط يتم تفريغ حمولتها من الحديد والسكر والخشب والفحم والأواح الجبسن وبورد وشحنها للسوق المحلية فيما لم يكن خارج الحوض المرفئي سوى باخرة واحدة تحمله الفرّة وسوف يتم إدخالها فور استكمال بناياتها المطلوبة.